

وثيقة تشريع الاحتلال

بقلم الياس بجاني

مسؤول لجنة الإعلام في المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

إن أدق وصف لجريمة الطائف جاء في كتاب "عون الصحوة اللبنانية لمؤلفه المناضل بيار رفول حيث قال: "الطائف منطقة اصطياف سعودية، يؤمها الأمراء والميسورون أثناء فترة الحر الحارقة. ماضيها لظخة سوداء في سيرة الإسلام، وحاضرها وصمة عار في تاريخ لبنان. أهلها خانوا النبي محمد (صلعم) منذ خمسة عشر قرناً، وفيها باع نواب لبنان سيادة الوطن واستقلاله وقدموه هدية للمحتل.

إن في تاريخنا اللبناني المعاصر محطات متفرقة ومتنوعة، منها المشرف والبناء، ومنها المأساوي والمدمر، ومنها ما يتذكره أهلنا بفرح واعتزاز، فيشيدون بحكمة ووطنية وشجاعة من سجلها، ومنها ما يعتبرونه وصمة عار ألحقت أشد الأذى بهم وبالوطن، فيلعنون من تسبب بها ويجهدون لترميم ما أدت إليه من أضرار. الحقيقة إن ما سمي بـ "وثيقة الطائف" كان بنظر العديد من اللبنانيين محطة تدميرية فرضها عليهم المحتل وقوى دولية وإقليمية وطروادي الداخل بهدف تقويض استقلال لبنان، وتدمير كيانه، واقتلاع تاريخ وجذور أهله وإلغاء هويتهم المميزة، وتدنيس تربة أرضهم المقدسة، تربة الـ ١٠٤٥٢ كلم مربع، وفرض وصاية قاتلة على حكمهم، فيسهل بذلك إيجاد حل لأزمة الشرق الأوسط يكونون فيها ووطنهم، وطن الـ ٦٠٠٠ سنة تاريخ وحضارة وقوداً وجوائز ترضيه.

إن ٢٢ تشرين الأول من سنة ١٩٨٩ كان يوماً أسوداً في تاريخ لبنان المعاصر. ففي مدينة الطائف السعودية قام في ذلك اليوم وتحت ظروف لم تتوضح بعد، ٥٨ نائباً لبنانياً، من أصل ٦٣ بالموافقة على وثيقة الذل والعار، "وثيقة الطائف"، وثيقة قيل لهم في حينه إنها منزلة من قبل القوى الدولية والإقليمية، فرضخوا وخانوا بعد أن قبضوا الثمن. البعض من اللبنانيين قبل بالوثيقة هذه، فقبل معها بالاحتلال وبالتعاون مع قواه وبتنفيذ مخططاته، وبالتالي خان الأمانة

وتنازل عن وطنه للغرباء وأصبح عبداً لهم، والبعض الآخر رفض الرضوخ للإغراءات والمناصب وقرر بشهامة وعزة نفس اتباع طريق المقاومة غير عابئ بالتضحيات، وما زال على موقفه الشجاع رغم كل لقيه من إبعاد تنكيل واضطهاد.

بعد مرور عشر سنوات على هذه الوثيقة وتسليم الحكم للذين وافقوا عليها وإبعاد وسجن أو قتل معارضيها، ترى من كان على صواب ومن كان على خطأ؟ إننا في الواقع لا نحتاج لجواب أحد، فالجواب بالكامل نجده فيما تسبب ويتسبب به الوضع الاحتلالي المهيمن بالقوة على وطننا بنتيجة الوثيقة.

نجده في معاناة أهلنا المعيشية حيث أصبح ثلثينهم، وطبقاً لإحصاءات الأمم المتحدة يعيش حالة الفقر المدقع، وفي التغييب الكامل للطبقة المتوسطة، وفي نسبة البطالة التي تخطت حدود الـ ٣٥%، وفي الدين العام الذي فاق حدود الـ ٢٢ بليون دولار، وفي القيمة المتدنية للعملة الوطنية، وفي احتلال مليون ونصف مليون عامل سوري لأسواق عملنا، وفي كارثة اضطرار ٨٢٠ ألفاً من مواطنينا للهجرة منذ العام ١٩٩١، وفي تجنيس نصف مليون غريب بعضهم من رواد السجون وقطاعي الطرق، وفي سيف التوطين المسلط على رقابنا.

الجواب نجده في القضاء المسيس والانتقائي، في ارتفاع نسبة الجريمة، في الفوضى الإدارية لمؤسسات الدولة، في تدمير البيئة المتعمد وإحراق أحرشنا وبساتيننا، في تسهيل تهريب المنتجات الزراعية والصناعية لوطننا وكساد مواسمنا ومنتجاتنا وتشريد مزارعينا وعمالنا واضطرار مصانعنا للإقفال، في الانتخابات النيابية المزورة، في تعيين حكامنا، في وضع الحريات المصادرة، في الاعتقالات الاعتبائية لطلابنا والتنكيل بأحرارنا، وفي الآلاف المعتقلين من أهلنا تعسفاً في السجون السورية وأقبية حكام بيروت، وفي استمرار تغييب قيادتنا الوطنية سجنًا وإبعاداً.

الجواب موجود في معانات نصف مليون مهجر داخل الوطن ما زالوا يُستعملون سلعة للمتاجرة والابتزاز، وفي الإعلام المسير والإيديولوجية الواحدة المستوردة، وفي مئات الاتفاقات السورية التي فرضت علينا دون تكافؤ وكان آخرها فقدان

سيطرتنا على من يدخل بلدنا بعد أن تم توحيد تأشيرات الدخول للبلديين، وفي الحالة المأساوية التي وصل إليها الحكام المنصبون من تبعية وارتهان. كما نرى الجواب وبوضوح في لهب النار التي ما زالت تحرق جنوبنا وتكوي أهلنا هناك رغم الصلح شبه الشامل بين العرب وإسرائيل، ورغم سُكون كافة الجبهات العربية بمن فيها جبهة الجولان السورية، وفي تغييب لبنان عن المحافل الدولية والإقليمية وتخلي حكامه عن استقلالية القرار الوطني الحر وتجيره لدمشق، وقبولهم بربط مصير الأراضي اللبنانية المحتلة بمصير الجولان السوري رغم وجود قرارات دولية منفصلة لكل منهما لا تمت لبعضها البعض بصلة، وفي عرقلة الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب والبقاع الغربي والتخلي الكامل عن سكان تلك المناطق وتعريضهم لأبشع أنواع الملاحقات والمحاكمات الجائرة لدفعهم للهجرة.

لقد كانت وثيقة الطائف جريمة ارتكبت بحق لبنان وشعبه ووصمة عار في تاريخه، وكل سنة تمر تثبت بالوقائع الملموسة والمعاشة أن من عارضها كان على حق ومن مشى في ركابها يتحمل المسؤولية الكاملة للوضع المأساوي الذي وصل إليه الوطن.

عشتم وعاش لبنان السيد الحر المستقل